حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

بناء السلام في المجتمعات ألمتعددة: دولة جنوب أفريقيا انموذجاً

عبير محمد عبد جبر الزبيدي*

قسم النظم السياسية /كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد / بغداد / العراق
abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2022/2/26
تاريخ قبول البحث: 2022/3/20
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

يُعد بناء السلام علم له أسسه ويحتاج إلى آليات ومقومات ودراسات وخطط مبنية على إحتياجات الأطراف المسؤولة عن تحقيق السلام وتلبية إحتياجات مجتمعات النزاع ألضرورية، إذ أصبح هدفاً تسعى وراء تحقيقه ألعديد من ألجهات والأطراف المحلية والأقليمية، وقد أدركت دولة جنوب أفريقيا هذه الحقيقة فخصصت مساحة في تصورها وتخطيطها لمعالجة قضايا النزاعات والحروب في إطار عملها الوحدوي، وبما أن الأمن والإستقرار بصفة عامة يسعى لخلق الوسائل السلمية والقانونية التي يمكن عن طريقها التعبير عن المشاكل الموجودة والسعي لمعالجتها، تعددت وتنوعت الفواعل لبناء السلام وإحداث ألتعاون بين الجماعات ومن ثم التعاون بين الشعوب من أجل ضبط عملية التقارب على مستوى القاعدة والحد من الصدام وتحقيق السلم، وإذا ما تعددت فواعل بناء السلام في دولة جنوب أفريقيا لما له من أهمية في تحقيق الإستقرار المجتمعي والسياسي والإقتصادي، فيمكن أن نعد النظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي من أهم فواعل عمليات بناء السلام الذي كان له ألدور المؤثر في عمليات بناء السلام في تلك المرحلة من خلال الآليات التي إتبعها لإخراج ألمجتمع من دائرة ألصراعات الداخلية والتوجه به نحو سلام دائم.

الكلمات المفتاحية

(بناء السلام، المجتمعات المتعددة، العدالة الإنتقالية، التحول الديمقراطي)

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

مقدمة

تُعد عملية بناء لسلام وإرساء أسسه في المجتمعات المتعددة والمتجاوزة حديثاً لمرحلة النزاع من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى دراسة معمقة لفهمها، لاسيما إذا أدركنا بأن السلام مرتبط بالجوانب النفسية والعاطفية والعقلانية والروحية والجنسية، إلى جانب تعدد مستويات السلام بين الفرد ونفسه وبين الفرد وأسرته ومن ثم بين الفرد وباقي أفراد المجتمع الذين يشكلون معاً مكونات ألجماعة الوطنية، فهم يتعايشون معاً ويسعون لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، فالفهم الدقيق للسلام يعد أساساً لبناء مجتمع مسالم ومزدهر يسوده العدل وتشكل فيه كرامة الإنسان قيمة عليا ولا يمكن إغفال حاجة ألكثير من المجتمعات للعمل في هذا الإتجاه وتشجيعه من أجل إيجاد حلول من داخل مجتمعاتها تتلائم مع قيمها وعاداتها وتتعامل معها بطريقة إبداعية تمهد الطريق لمعالجات مرضية للمشكلات والإنقسامات بين أفراد ألمجتمع الواحد وجماعته، إلا أنه قد تواجه عمليات بناء السلام في العديد من ألمجتمعات ألمتعددة والخارجة من النزاع أو تلك التي تعيشه، مجموعة من التحديات والمعوقات التي تشكل عائقاً كبيراً أمامها، وهو ما يستلزم ألبحث عن أفضل ألطرق وألوسائل التي يمكن من خلالها معالجة تلك المعوقات من أجل بناء سلام حقيقي وفعال ينعكس بشكل إيجابي على إستقرار ألمجتمع ونهضته وتقدمه ولعل الأحداث التي شهدتها دولة جنوب أفريقيا من صراعات داخلية عنيفة تعيشها الكثير من الدول في هذه ألقارة حاضراً تشهد بما لا يدع مجالاً للشك بأن السلم شرط أساسي في البناء ألحضاري للشعوب والمدخل الرئيس للبناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، ومن ثم لا بد من البحث في ألوسائل والآليات التي إتبعها النظام ألسياسي ألجديد عام 1994 في دولة جنوب أفريقيا لإخراج المجتمع من دائرة الصراعات الداخلية والتوجه به نحو سلام دائم.

هدف الدراسة:- ترمي الدراسة الى التعريف بمفهوم بناء السلام وآلية إرساء أسسه في المجتمعات المتعددة، وبيان مدى نجاح أو فشل تجربة بناء ألسلام في دولة جنوب أفريقيا خلال مدة التحول الديمقراطي من أجل إستخلاص الدروس والعبر منها.

أهمية البحث:- تبرز أهمية البحث ما للسلام من اهمية كبيرة للوصول بالمجتمعات الى أعلى مراحل التطور والإستقرار على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو مطلب ملح وغاية أساسية لكل المجتمعات في العالم.

مشكلة البحث:- إفتقرت العديد من المجتمعات المتعددة لمفهوم بناء السلام وهذا بات يشكل خطراً كبيراً على تطورها وإستقرارها لذلك جاء البحث لينطلق من سؤال جوهري: هل تمكن النظام السياسي الجديد في دولة جنوب افريقيا من بناء سلام دائم للمجتمع.

فرضية البحث:- تمكن النظام السياسي في دولة جنوب أفريقيا من إيجاد مجموعة من الآليات الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ساهمت في بناء سلام دائم للمجتمع.

منهجية البحث:-من اجل برهنة فرضية البحث تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي والمنهج القانوني في دراسة البحث

الدراسات السابقة:-

(1) دراسة حسين جابر عبدالله علي، سياسات التمييز العنصري في جنوب افريقيا (التعليم أنموذجا)، مجلة دراسات تربوية، وقائع المؤتمر العلمي لكلية التربية المفتوحة، عدد خاص،2021. إذ بحثت الدراسة في سياسة التمييز العنصري المتمثلة بأستغلال الاقلية البيضاء للأغلبية السوداء لا سيما في الجانب التعليمي.

(2) دراسة عفراء عطا عبد الكريم الريس، لجنة الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب افريقياً، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد111، 2021. بحثت هذه الدراسة في دور القائد السياسي (مانديلا) بتحقيق المصالحة الوطنية في دولة جنوب افريقيا خلال مرحلة التحول الديمقراطي بتشكيل ما يسمى (لجنة الحقيقة والمصالحة) وعدها آلية لتحقيق العدالة الانتقالية والسلام.

ان ما يميز دراستنا هو بحثها في عمليات بناء السلام التي شهدتها دولة جنوب افريقيا خلال مرحلة التحول الديمقراطي وذلك عن طريق ما قدمته القيادة السياسية في تلك المرحلة من آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية لتحقيق السلام الامني والمجتمعي.

هيكلية البحث:-انتظمت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تضمن المبحث الأول الذي يحمل عنوان (ماهية بناء السلام والمجتمعات المتعددة) مطلبين خصص المطلب الأول لدراسة مفهوم بناء السلام، أما المطلب الثاني فقد تحدث عن مفهوم المجتمعات المتعددة، والمبحث الثاني جاء بعنوان (اليات بناء السلام في دولة جنوب افريقيا) نظم في مطلبين، تناول الأول منها الآليات الدستورية والسياسية، بينما تناول المطلب الثاني الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً جاءت الخاتمة مدونين فيها بعض الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً: ماهية بناء السلام والمجتمعات المتعددة

1. مفهوم بناء السلام

إرتبط مفهوم بناء السلام بحقبة الحرب الباردة، الا إن الملامح الأولى لهذا المفهوم بدأت مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر وتبلور مع تقريرالأمين العام للامم المتحدة (بطرس غالي) عام 1992 الذي تضمن مصطلح الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام ومن ثم بناء السلام، وشكل هذا المفهوم ذا أهمية كبيرة للدول والافراد على حدً سواء في توفير السلم والإستقرار لإصلاح المجتمعات ما بعد النزاعات والتي تعاني من تفكك أواصر التماسك، الامر الذي دفع بأتجاه تضافر الجهود من اجل انجاح عملية السلام والتي من شأنها ان تساهم في إرساء دعائم السلم والأمن للمجتمعات المتعددة وهذا يتطلب توفيرالأمن الإنساني وحماية حقوق الانسان والدفع بعملية التنمية وانعاش الاقتصاد المدمر نتيجة الحروب والصراعات وإعادة الثقة بين أطراف النزاعكافة(جلبي،2017،ص17). اذ يُشير مفهوم بناء السلام إلى " تحديد البُنى التي تشكل أساس ومتطلبات الحياة لدى الافراد والجماعات والمجتمعات ودعمها، تنحصر مهمّتها في ترسيخ وتفعيل السّلام وتمكينه، وذلك لعدم الإنخراط في صراعات جديدة إنما محاولة تطويقها، وعدم تكرارها مرّة أُخرى، الأمر الذي أدَى لنشوء ما يُعرف بالدبلوماسية الوقائية، وأساسها تعاون جهات عدة قد تكون حكومية ومدنية، والعمل يداً واحدة وبشكلٍ

دائمٍ وواضح المعالم لحل الصعوبات والمعضلات التي تواجه الفرد، سواءً أكانت إنسانيةً، ثقافيةً، اجتماعيةً أو اقتصادية، كون هذه المشكلات أو إحداها هي السبب الرئيس لنشوب الحروب والنزاعات" (خالد،2020).

عرف (جون بول ليديراخ) بناء السلام بأنه " مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فرداً وجماعة، وكذالك السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية وإستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات اذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها ان تدفع لتمتين عملية بناء السلام". ويذهب الفقيه الانكليزي (رونالد باريس) في دراسته إلى تحديد نطاق تعريفه لبناء السلام بأنه "مجموعة من الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع الأهلي من أجل توطيد السلام وغرس قيمه والحيلولة دون تجدد القتال"(حسون واحمد،2012،ص17–18).في حين بين الأمين العام للامم المتحدة (غالي بطرس،1992) بأن ما يقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو" الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة ".

ويعد "بناء السلام" بمثابة وسيلة لبناء القدرات بغية تعزيز التواصل لبناء العلاقات ولتبادل وتشارك الخبرات والمعلومات، فهو فرصة لإكتشاف أمثلة تساعد وتشجع على التعاون والتفاؤل والتفاعل البناء في التعلم من سلبيات الماضي ومعالجة الأخطاء التي وقعت لأن بناء السلام لا يمكن عده غاية بحد ذاتها، بل الغاية تتمثل في ترسيخ ثقافة السلام، والذي يتطلب جملة من النشاطات لتغيير حالة النزاع والخلاف الموجودة بين الأطراف وتحويلها من حالة سلبية غير مرغوبة الى حالة إيجابية مقبولة يمكن من طريقها تحديد جذور الصراع مما يسهل في إدارة الأزمة وإقامة بنى سليمة يمكن من خلالها تقليص إحتمال حصول النزاعات أو تكرارها، وبناء السلام يعد مسألة صعبة كونها تجري في فترة ما بعد حدوث الصراعات، الأمر الذي يستوجب تكثيف جهود المؤسسات والمراكز ذات التخصص وتنسيقها لإنجاح أعمالها للوصول إلى غاياتها التي من شأنها تقديم الدعم الإنساني وأرساء الدعائم السلمية (جلبي،ص11).

وعليه يمكن أن نعد بناء السلام أحد أساليب التسوية وحل النزاع على المستوى الداخلي للمجتمعات المتعددة والخارجة من حالة الإحتراب والنزاع، فضلاً عن وجود أساليب اخرى للتسوية وحل النزاع والمتمثلة بحفظ السلام وصنع السلام، وعليه لابد من التمييز بينها من خلال التالي (عبد الله واخرون،2018،ص45–48):-

أ. **حفظ السلام:-** يشير هذا المصطلح الى الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بهدف تقليل أو إزالة مظاهر العنف وتثبيت تفاعلات النزاع على درجة من اللاعنف، فالهدف من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وانما إستعادة حالة اللاعنف، وعادةً ما يرتبط هذا المفهوم بتدخل قوات عسكرية لتحقيقه، الا إن أغلب الدراسات في مجال حفظ السلام وجدت ان الأعتماد على الجانب العسكري لحفظ السلام من شأنه أن يكون مخيباً للأمال، ولذلك لابد من تكثيف الجهود في المجال العلمي والأكاديمي ودعم مهارات حافظي السلام في التعامل مع مختلف الثقافات مع الاهتمام بالأقليات والمستضعفين لتحقيق حفظ سلام إيجابي وليس سلبي.

ب. **صنع السلام:-** يشير صنع السلام الى الجهود التي يقوم بها الأطراف الإساسيون والثانويون لبحث اسباب النزاع وإدراك مصالح وإحتياجات كل طرف بهدف إرضاء تلك المصالح والإحتياجات، ويتم صنع السلام عادةً عن طريق التفاوض والتحاور بين الأطراف حتى يتسنى لهم تفهم إحتياجات ومصالح الأخر وإيجاد الحلول المشتركة او حلول وسطى ترضيهم، ولا بد أن ندرك ان إستخدام أدوات التحاور والتفاوض والوساطة قد لا تؤدي دائما الى حل النزاع فهذه الأساليب نفسها يمكن أن تكون فاعلة من أجل إدارة الصراع.

ت. **بناء السلام:-** المقصود من بناء السلام هو تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع للعبور من مرحلة النزاع الى مرحلة السلام الايجابي، فالهدف هو إزالة أسباب النزاع سواء أكانت مادية أو معنوية أو معرفية وإستبدالها بآليات وهياكل تمكن الأطراف من التعامل مع بعضهم البعض بشكل سلمي يسمح لهم بتحقيق غاياتهم وبتنمية أوجه حياتهم.

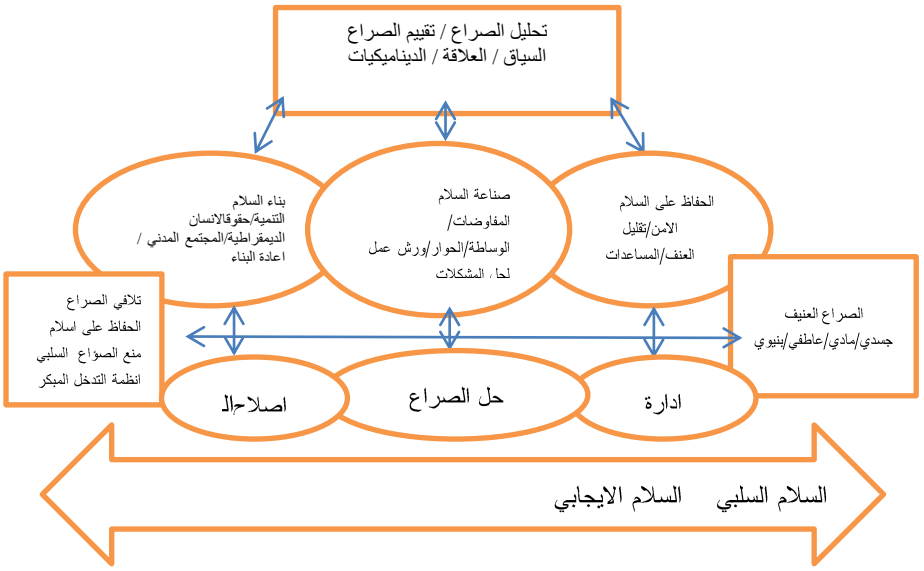

مخطط (1)اساليب التدخل لتسوية النزاع(Abdalla,2006)

من خلال المخطط أعلاه يتضح إن بناء السلام يتحقق في مرحلة ما بعد النزاع عبرآليات التنمية وحقوق الانسان والديمقراطية والمجتمع المدني وإعادة البناء لإصلاح الصراع والتوجه بالمجتمعات نحو السلام الإيجابي، فبناء السلام هو نهج لدعم السلام بالجهود كافة التي تعمل من اجل الغرض نفسه، الا انه ليس بأمكان الجهود والبرامج التطويرية وحدهاأن تساهم تلقائياً في عملية بناء السلام ما لم تتوافر عناصر بناء السلام المميزة وهي كالآتي(شيرك،2019،ص25):-

(1) أن تكون على دراية بتقييم الصراع على نحو مطرد ومفعم بالقوة والمشاركة.

(2) أن تكون على دراية بحساسية الصراع فهي تقلل احتمال الضرر غير المقصود الذي يمكن أن يزيد من مخاطر العنف الفعلي أو الإنقسام الإجتماعي.

(3) أن تكون مصممة لمعالجة محركات الصراع ومخففاته.

(4) الإعتماد على القدرات المحلية لإدارة الصراع سلمياً وحله.

(5) أن تكون موجهة بالملكية المحلية.

(6) أن تكون على دراية بالحوار الاجتماعي لتحقيق الإجماع والثقة.

(7) شمول جميع اصحاب المصلحة من خلال التخطيط والتنفيذ.

وطالما إن عملية بناء السلام تحدث تغيراً بالافراد والعلاقات والأنماط الثقافية والبنى الأساسية وتبعدها عن الضرر وتقربها من الأمن الأنساني فأذن نحن نتحدث عن اربعة مستويات اساسية لعملية بناء السلام وهي(عبد الله واخرون،2021،ص340):-

أ- المستوى الشخصي (الفرد):- وهي تتمثل بعملية تغيير معتقدات الفرد ومواقفه وسلوكياته من أجل مراقبة ردود أفعاله الحركية والعاطفية تجاه النزاع وإدارتها، وتتطلب عملية بناء السلام تعلم بعض المواهب مثل أن يكون شجاعاً في مواجهة حقيقة النزاع وواثقاً من تسهيل المواقف الحرجة وسماعها وتحويل مسارها.

ب- مستوى العلاقات (الجماعات):- يدور بناء السلام حول العلاقات الشخصية من أجل زيادة فهم الإختلافات والقواسم المشتركة بين الأفراد مثل تغيير المواقف لغرض إزالة التوتر وتعزيز التسامح والقبول ومعالجة الصدمات والأحزان والجرائم وإدراك المظالم بين الناس وتغيير مفاهيم العلاقات الشخصية.

ت- المستوى الثقافي:- ان بناء السلام هو طريقة لزيادة الوعي بالطرق غيرالعنيفة ومعالجة النزاع وإزالة التوتر وتعزيز التسامح والقبول بين الجماعات، وهي ايضاً عملية تغيير مفهوم العلاقات داخل المجتمع إذ يشير هذا المفهوم في بعض الأحيان الى خلق ثقافة السلام.

ث- المستوى البنيوي (الهيكلي):- يدور بناء السلام حول فهم المؤسسات والأنظمة التي تؤثر في السلم والنزاع وكيفية التعامل معها لتسهم في تغيير المواقف المتعلقة بأي تغيير بنيوي محتمل ودعم المؤسسات العاملة على توفير احتياجات الفرد.

2. مفهوم المجتمعات المتعددة

تعد ظاهرة التعددية الاجتماعية ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، تمتد جذورها في حياة الانسان الى مراحل موغلة في التاريخ بفعل الترسبات البشرية واكتشاف الجماعات الإنسانية ان ثمة جماعات أخرى تشاركها وتزاحمها العيش على الارض مما جعل الانسان يشعر بوجود التمايزات والإختلافات فيما بينه وبين الجماعات الاخرى، فضلاً عن الهجرات والسياسات الإستعمارية التي مارستها الدول العظمى أدت الى تغيير الحدود وفقاً لمصالح الدول الكبرى خلقت واقعاً تعددياً(سلمان،1991،ص22-23). وفي الحقيقة أن هذه الإختلافات بأشكالها كافه (ديني، لغوي، عرقي، اثني) هي تمايزات طبيعية تلازم المجتمع البشري، فالتعددية المجتمعية ما هي الا إقرار بعالم مشترك يبنى على اساس التعدد والتنوع والإختلاف، فالتعددية تمثل احدى ثوابت وآليات إدارة انماط الحياة المعاصرة، وكيفية التعامل معها سيقود أما الى نزاعات وحروب تهدد سلام المجتمع أو تسامح وسلام دائم(مطلك،2014،ص457). بمعنى أن وجود المجتمعات المتعددة لا يُعد حالة ضعف داخل مكونات هذه المجتمعات فاذا ما احسنت إدارة المجتمع المتعدد في اطار آليات محددة ستفضي بالضرورة الى ان يكون التعدد عامل قوة لهذه المجتمعات.

وفي محاولة لتوضيح مفهوم المجتمعات المتعددة عرف (ليبهارت،2006،ص5) المجتمع المتعدد "هو المجتمع المقسم وفقاً لإنقسامات قطاعية ذات الطبيعة الدينية والإيدلوجية والأقليمية والثقافية والعرقية والأثنية".

ويعرفها (أيريس ماريونك) "بأنها تلك المجتمعات التي تتضمن مجموعات مختلفة من الأفراد تختلف عن بعضها البعض ثقافياً واجتماعياً سواء كان من الناحية العرقية أو الدينية أو اللغوية أو الطائفية أو من ناحية طريقة العيش أو العادات والتقاليد المختلفة" (علي،2012،ص21).

ويذهب الدكتور (مولود،محمد عمر،2009، ص179) على تعريف المجتمعات المتعددة بأنها " المجتمعات التي تتكون من أكثر من قومية أو طائفة أو اقلية اثنولجية تختلف عن بعضها من حيث اللغة أو الدين أو الطائفة أو القومية أو الثقافة، فهي مجتمعات معقدة التركيب، ولكن درجة تعقيدها تختلف بإختلاف حجم التنوع الموجود فيها من جهة وبإختلاف درجة حماس أفرادها في التمسك بخصوصياته من جهة اخرى".

وتتصف المجتمعات المتعددة بأربعة مميزات وهي(عياش،2018، ص5، سلمان1991،ص22):-

أ. وجود تباينات تتمتع بقدر متفاوت من الثبات فهي لا تتبدل كما في التبدلات السريعة للرأي العام.

ب. ان وجود الأختلاف العرقي أو الديني أو اللغوي أدى غالباً الى وجود تصنيفات إجتماعية لبعض المجموعات الموجودة داخل المجتمع، فهو مجتمع غير منصهر.

ج. تنظم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية وإجتماعية وإعلامية ودينية وغيرها توفر اسس عدة لقياس درجات التعدد في المجتمع.

د. في المجتمع المتعدد ينغلق الفرد، إذ يولد ويعمل ويلهو ويشيخ ويدفن في بيئته دون غيرها.

ه. تمثل الطائفة في المجتمع التعددي جسماً وسيطاً بين السلطة السياسية والفرد فالإخير لايستطيع المشاركة في الحياة السياسية إلا عبر الطائفة.

و. تتوزع السلطة السياسية في المجتمع التعددي بين الطوائف والدولة.

ويتضح من هذه التمايزات في المجتمع التعددي إنها تباينات متحركة لأن العملية الانتخابية والرأي العام تؤمنان إمكانية الإنتقال من الأقلية الى الأكثرية والتناوب على السلطة أما التباينات في المجتمع المتعدد فهي ليست تباينات في الرأي العام بل في الثقافة واللغة والطائفة والعرق ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات دون أن تكون بالضرورة نزاعية.

ويمكن التمييز بين أنموذجين من المجتمعات المتعددة هما نموذج الصراع (المجتمع التعددي المتصارع) ونموذج التوازن (المجتمع التعددي المتوازن)، ومما تجدر الأشارة اليه ان هذين النموذجين لايعدوان أن يكونا تعبيراً عن النمط المثالي على الانماط المثالية التي قدمها (ماكس فيبر) أي انها أنماط مجردة وليست وصفاً تجريبياً للعلاقات بين الجماعات فلو أجرينا المقارنة بين النموذجين من حيث الأساس الذي يبنى عليه المجتمع لوجدنا ان (المجتمع التعددي المتصارع) قائم على اساس هش من الجماعات غير المستقرة التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتمسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وافكارها، أما (المجتمع التعددي المتوازن) يقوم على أساس هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة

بين الفرد والدولة، اما من حيث السمة الرئيسة (المجتمع التعددي المتصارع) فتتمثل بالتعدد الثقافي واللغوي والعرقي التي لها حدود مرسومة تتميز بالثبات في حين (المجتمع التعددي المتوازن) يقوم على اساس تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية،أما نمط العلاقات الاجتماعية في (المجتمع التعددي المتصارع) يكون ذا نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على اساس التنافس دون ضوابط ولايؤمن بالمشاركة او المساواة (غير ديمقراطي)، أما (المجتمع التعددي المتوازن) يقوم على علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة (ديمقراطي)، أما من حيث طبيعة السلطة ففي (المجتمع التعددي المتصارع) تكون مركزة في يد جماعة او فئة محدودة، أما في (المجتمع التعددي المتوازن) تكون السلطة موزعة بين القوى السياسية والاجتماعية، أما بالنسبة الى وضع الدولة في (المجتمع التعددي المتصارع) تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الاجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية، وفي (المجتمع التعددي المتوازن) تكون الروابط والعلاقات بين الجماعات في الاساس الدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات المتكاملة في حين يكون التكامل في (المجتمع التعددي المتصارع) ليس طوعياً بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والاحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب او المواطنين، في حين يكون التكامل في (المجتمع التعددي المتوازن) قائم على اساس الاحساس والانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون والالتزام بالعمل التدريجي، وفي نقطة آلية حفظ النظام يكون في (المجتمع التعددي المتصارع) قائم على اساس القسر والاكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة، في مقابل ذلك تكون آلية حفظ النظام في (المجتمع التعددي المتوازن) من خلال التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا، أما من ناحية اسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة تكون في (المجتمع التعددي المتصارع) قائمة على التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفرض التغيرات السياسية والتي تتم دائماً بإستخدام العنف، في حين يكون اسلوب نمط تغيير العلاقات (المجتمع التعددي المتوازن) بإستعمال الوسائل السلمية القانونية مثل الإنتخابات(مطلك،2014،ص471–472).

ومن خلال هذه المقارنة نجد ان المجتمع التعددي التصارعي يهدد السلام والأمن في المجتمعات ومن ثم لابد من التوجه به نحو المجتمع التعددي المتوازن وان كان الأمر صعباً الا انه غير مستحيل، إذ يتحقق ذلك اذا ما تم الوقوف على أسباب الخلافات والصراعات الدائرة داخل المجتمعات المتصارعة ومن ثم البحث في أبرز آليات بناء السلام فيها كلاً حسب طبيعته وظروفه، فما يمكن تطبيقه في مجتمع معين لايمكن تطبيقه في مجتمع آخر، بمعنى أن التعددية هي ظاهرة لاتمثل مشكلة في حد ذاتها، لكنها تصبح مشكلة حينما تؤدي ظاهرة التعدد إلى آثارٍ سلبية تهدد سلام المجتمع وأمنه، لاسيما اذا ما أدركنا بأن التركيبة المعقدة للمجتمعات المتعددة من شأنها ان تؤدي الى بروز الخلافات والصراعات والنزاعات الداخلية ان لم يجري التعامل معها وإدارتها بطرق تضمن تحقيق السلام للمجتمع.

ثانياً: آليات بناء السلام في دولة جنوب افريقيا.

1. الآليات السياسية والدستورية.

بعد المفاوضات التي جرت بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي بزعامة (مانديلا) والحزب الوطني الحاكم بزعامة (دي كليرك) اتفق الطرفان على انهاء التمييز العنصري"الأبارتهايد" وتدعيم (اتفاق عملية السلام) ووضع دستور انتقالي عام 1993 وإجراء انتخابات لاعنصرية ديمقراطية في 27 نيسان 1994 والتي شكلت أول انتخابات يصوت فيها الملايين من الأفارقة في دولة جنوب افريقيا لتشكيل الحكومة بـــ (37)عضواً، والجمعية الوطنية البالغ عدد اعضائها (400) عضواً والتي انتخبت (مانديلا) بالإجماع رئيساً لجمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية لتشكل هذه المرحلة مرحلة دعم لعملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، اذ أدرك (مانديلا) ان الخيار الديمقراطي هو الخطوة الأولى التي تنطلق منها عملية بناء السلام لمجتمع جنوب افريقيا، فكان امام (مانديلا) خيارين أما الإنتقام من البيض أو النسيان والصفح وهو الطريق الأصعب لأن الجماهير السود كانوا راغبين بالإنتقام لما تعرضوا له على يد البيض من انتهاكات وجرائم نتيجة اتباعهم لسياسة التمييز العنصري طوال المراحل السابقة، الا ان (مانديلا) سار عكس التيار وتمكن من اقناع شعبه بأنتهاج طريق آخر من خلال تأسيس (هيئة الحقيقة والمصالحة)(صالح،2014،ص46). التي ضمت شخصيات سياسية أمثال (جورجق بيزوس، محمد نافسا وريتشارد غولدستون) ومثقفون شكلوا نواة المنظمات غير الحكومية وخبراء مثل (بيبي زالاكيت، البروفيسوركارل نورجارد)(بن يحيى، 2018،ص20). وشكلت هذه الهيئة احد أدوات تحقيق العدالة الإنتقالية لبناء سلام دائم والتحول من حالة النزاع المسلح والانهيار الى حالة السلام وإعادة البناءالتي تحتاج الى إجراءات إصلاحية ضرورية والسعي لجبر الأضرار لضحايا الإنتهاكات الخطيرة (شعبان،2014،ص6). وهذا ما اسسه الدستور الانتقالي لعام 1993 حول مبدأ المصالحة بتأكيده على " ان يضع الدستور جسراً تاريخياً بين ماضي مجتمع مزقته الإنقسامات والصراعات والمعانات والظلم، وبين مستقبل مبني على الاعتراف بحقوق الانسان والديمقراطية والتعايش السلمي، وافاق الاعتراف بتنمية ممنوحة لجميع سكان جنوب افريقيا كيفما كان لون بشرتهم أوعرقهم أو طبقتهم الاجتماعية أو جنسيتهم، كما ان البحث عن الوحدة الوطنية والرفاهية لجميع سكان جنوب أفريقيا يفترضان المصالحة بينهم جميعاً "(دستور جنوب افريقيا،1993).

وبهذا تقدم دولة جنوب أفريقيا مثالاً قوياً على كيفية تأثير الاتفاق السياسي الأولي على تحقيق عملية بناء السلام، فكان من الواضح ان الاتفاق السياسي بين حكومة الفصل العنصري وحزب المؤتمر الافريقي هو الخيار الأمثل لحل مشكلات البلاد مع توفير الحماية لنظام الاقلية البيضاء المنتهية ولايته قبل أن يكونوا مستعدين للدخول في انتخابات من شأنها أن توضح صعود حكومة من السود في ظل سياسة الأغلبية لذلك كان احترام الاتفاق السياسي ضرورة لضمان تقدم المرحلة الإنتقالية وبناء السلام، وطلبت الاقلية البيضاء المنتهية ولايتها ضمانات دستورية لبعض مصالحها لاسيما ما يتعلق بالفيدرالية وحقوق الانسان قبل الموافقة على عملية الانتقال بما في ذلك (هيئة الحقيقة والمصالحة)(باريل،2021، ص59).

وعلى الرغم من توجه (مانديلا) نحو تأسيس (هيئة الحقيقة والمصالحة) كألية لبناء السلام في مجتمع جنوب افريقيا الا ان هناك مسألة اكثر إثارة للانقسام تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين المطالب بتحقيق العدالة من جهة والقيود السياسية العديدة من جهة اخرى، فهناك الذين يؤكدون على الأثارالمفيدة للملاحقة القضائية ويقدمون حجتين الأولى تتعلق بالضحايا، فالمجتمع ما بعد الصراع يترتب عليه التزام اخلاقي بمعاقبة المرتكبين للجرائم وانصاف الضحايا، اما الحجة الثانية فتتعلق بترسيخ السلام والاستقرار السياسي على إعتبار إن الملاحقات القضائية تجنب عمليات الانتقام الشخصية التي يمكن أن تحدث من دون رادع أو ضابط لها لتحقيق الضحايا العدالة لانفسهم من خلال هذه العمليات التي تعد خارج اطار القانون ومن ثم تهديد السلام داخل المجتمع، في حين يذهبالفريق الآخر بأنه اذا ما كان العقاب هو الحل الاسلم في أي سياق فأن نهاية أي نزاع او صراع تؤدي الى نشوء أجندة معقدة تتمثل في إعادة بناء الأجهزة السياسية والمجتمعية الى جانبنزع سلاح الحركات المتمردة وإعادة تنظيم الجيش والبنى التحتية وبناء الاقتصاد وتنظيم الإنتخابات ومعالجة قضايا الضحايا وغيرها من الاصلاحات وقد يكون التعامل مع مرتكبي الجرائم في ظل هذه الاوضاع واحداً من اكبر التحديات ومن المستحيل معالجة جميع هذه المهام في وقت واحد ومن ثم لابد من الاختيار من بينها، وهناك من يرى بأن العدالة بشكل عام والمحاكمات بشكل خاص في أجندة ما بعد الصراع تعتمد على العلاقة الخاصة بين القوى السياسية والثقافية والتاريخية، وقد تؤدي الملاحقات الجنائية الى زعزعة الاستقرار وتحول هش في الديمقراطية، فيقول (ديزموند توتو) رئيس (هيئة الحقيقة والمصالحة) "بأن العدالة في افريقيا تسعى الى معالجة الانتهاكات وإعادة تحقيق التوازنات وإستعادة العلاقات المقطوعة"(هويسه،2017،ص3–5).وكان الهدف من (هيئة الحقيقة والمصالحة) وضع سجل مفصل بخصوص أسباب انتهاكات حقوق الانسان في اثناء مدة حكم التمييز العنصري، وتحديد الجهات المسؤولة عن تلك الإنتهاكات، فضلاً عن توفير منابرعلنية لضحايا الإتهاكات للتعبيرعن انفسهم لإستعادة كرامتهم وتقديم إقتراحات للحكومة لمنع تكرار انتهاكات حقوق الانسان في المستقبل وإعادة بناء المجتمع وتعزيز بناء السلام عن طريق كشف حقيقة إنتهاكات حقوق الانسان ووضع عفو عام لمن إنتهكوا هذه الحقوق(ايجاناتيف،2010،ص209–210). وقد قسمت هذه الهيئة الى ثلاثة لجان استناداً الى قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة رقم 34 لسنة 1995 الذي اقره البرلمان وطلب منها أن تدرس الحالات التي وقعت خلال المدة (1960– 1994) وهي كالآتي (محمود ومحمد،2020،ص252–253):-

أ– لجنة انتهاكات حقوق الإنسان والمسؤولة عن تجميع شهادات الضحايا والشهود وتسجيل هذه الانتهاكات.

ب– لجنة التعويضات وإعادة التأهيل: وذلك لتعويض الضحايا، وتصميم برامج التأهيل لهم.

ت–لجنة العفو:وذلك من خلال النظر في طلبات العفو واتخاذ قرار بشأنها، ومن الملاحظ أنلجنة الحقيقة والمصالحة هي وحدها التي تتمتع بالحق في إعطاء العفو للمتقدم.

تمكنت (هيئة الحقيقة والمصالحة) من رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الإنتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان، فضلاً عن التعرف على وجهات نظر الضحايا ودوافع ووجهات نظر المسؤولين عن هذه الإنتهاكات من خلال اجراء التحقيقات وعقد جلسات أستماع تسهل العفو للاشخاص الذين يكشفوا كشفاً كاملاً عن الحقائق المتعلقة بأفعال مرتبطة بهدف سياسي، فضلاً عن تحديد اجراءات منح العفو من خلال إقرار طالب العفو بإرتكابه جرائم ضد الانسانية، الى جانب تحديد

واعلان مكان الضحايا ورد الكرامة المدنية والانسانية لهؤلاء الضحايا واعطائم فرصة لسرد رواياتهم الخاصة عن الإنتهاكات التي كانوا ضحاياها والعمل على التوصية بأجراءات تعويضية عن هذه الانتهاكات، الى جانب اعطاء تقريراً كاملاً عن الهيئة يتضمن الفعاليات والإستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها عام 1998 لضمان منع انتهاكات حقوق الانسان مستقبلاً (محمود ومحمد، 2020،ص253). ومن بين التوصيات التي طرحتها في التقريرمنح التعويضات، وضريبة الثروة على المؤسسات / الشركات الصناعية التي استفادت من الفصل العنصري الا انه لم ينفذ جزء كبير منها، اذ لم تنشر اللجنة تقريرها الا بعد صدور الدستور ومن ثم لم يكن من الممكن للمجلس التأسيسي ان ينظر في نتائج (هيئة الحقيقة والمصالحة) والتوصيات عند صياغة الدستور النهائي، وهذا ما يفسر سبب عدم وضع اطار مؤسسي للتعويضات التي أوصت بها اللجنة في الدستور النهائي وهذا ما جعلها عرضة لعدم التنفيذ بسبب تراجع الارادة السياسية والإعتراضات بحجة الموارد المحدودة ولم يتم اصدار تشريع يتعلق بهذه التعويضات ولم يتم تخصيص تمويل الدولة وتم تسليط الضوء على عملية العدالة الانتقالية غير المكتملة ففي عام 2019 اقترح حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم تعديلاً دستورياً للسماح للحكومة بمصادرة الأراضي لأغراض إعادة التوزيع إذ لا تزال الغالبية العظمى بيد الأقلية البيضاء، وعلى الرغم من انه تم القبول بوعد العفو مقابل المصالحة في جنوب افريقيا الا انهرافقه توقعاً بأن الاشخاص الذين لم يتمكنوا من قول الحقيقة ستتم محاكمتهم، مع ذلك فان هذا لم يحدث وبدلاً من ذلك اتخذت الدولة عدداً من الاجراءات للسماح بعفو سري خلال مدة الفصل العنصري عن الجناة الذين لم يشاركوا في (هيئة الحقيقة والمصالحة) (باريل،2021،ص61).

يمكن القول إن عملية بناء السلام في دولة جنوب افريقيا التي قامت بها(هيئة الحقيقة والمصالحة) لم تكن بالامر السهل الا ان هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في نجاحجانب كبير من اعمالها وهي كالآتي (سالمي، 2018، ص116، حميد وخلف، 2015، ص114-115):-

(1)توازن القوى في المجتمع واتفاق المعتدلين من الجانبين على حل وسط ينهي النظام القديم ويؤسس لنظام جديد مع وعد بالعفو عن جلادي المرحلة الماضية شريطة مساهمتهم في كشف الحقيقة.

(2)تمكنت القوى الديمقراطية المنظمة الداعمة للتغير والاصلاح السياسي في تنظيم تحالفاتها ونزلت بثقلها لتكسب الأغلبية في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

(3)كانت هيئة الحقيقة والمصالحة مستقلة وليست أداة بيد السلطة.

(4)حظيت التجربة بدعم المجتمع السياسي والمدني.

(5)منحت سلطات لتحقيق واستدعاء الشهود والوصول الى المعلومات والوثائق والشهود من الضحايا والمسؤولين عن الانتهاكات.

(6)توفير الوقت المعقول والموارد المادية والبشرية الكافية.

(7)كانت التجربة اكثر شفافية وركزت اكثر على التواصل وقامت بتنظيم جلسات استماع اكثر عدداً وعمقاً.

(8)حصل الانتقال الديمقراطي في دولة جنوب افريقيا وقت انشاء اللجنة وساهمت بدورها في ترسيخه.

(9) استند عمل (هيئة الحقيقة والمصالحة) الى التأصيل الدستوري لمفهوم(المصالحة) والتي استهدفت في عملها ايجاد توازن دقيق بين متطلبات العدل والمسؤولية والسلام المدني والمصالحة هذا فيما يتعلق بمسألة (العفو على الجناة)

(10) استبعدت اللجنة خيار محاكمة (نورنبيرغ) من طرف كل الذين يتفاوضون بخصوص العملية الحساسة للانتقال نحو الديمقراطية المبنية على سلطة القانون واحترام حقوق الانسان.

(11) استطاعت (هيئة الحقيقة والمصالحة) تحقيق نوع من التوازن في آلية عملها بين قول الحقيقة وتحقيق المصالحة والعدالة، إذ حاولت الجمع بين عملية العفو لمرتكبي الجرائم وعملية البحث عن انتهاكات حقوق الانسان التي حدثت في الماضي وتقديم التعويض الى الضحايا.

والذي عزز من عملية بناء السلام هو الاصلاح الدستوري، إذ أصدرت الجمعية الدستورية دستور جمهورية جنوب افريقيا لعام 1996 ودخل حيز النفاذ في شباط عام 1997 وكان من بين اهدافه بناء دولة جنوب افريقيا ديمقراطية متحدة تقوم على قيم الكرامة الانسانية والمساواة وحقوق الانسان ودعم حرياته وعدم التفرق بين المواطنين على أساس العرق أو الجنس، ووضع الاسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي منفتح تحترم فية الحكومة ارادة الشعب ويحمي القانون جميع المواطنين على قدم المساواة (دستور جنوب افريقيا،1996).مع ضرورةأن تكون جميع المواد المتعلقة بالعفو الواردة بالدستورالسابق تحت عنوان الوحدة الوطنية والمصالحة هي جزء من الدستور الجديد لأغراض قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة رقم 34 لسنة 1995.

وفيما يتعلق بالحقوق السياسية منح الدستور الحق لكل مواطن في اختيار توجهاته السياسية بما في ذلك الحق بتشكيل حزب سياسي والمشاركة في انشطة الحزب السياسي الى جانب حق المشاركة بالتصويت والترشيح في انتخابات حرة نزيهة(دستور،1996). وهذا يعني أن الدستور يعترف بالتعددية للتعبير عن الإختلافات، الا انه في الواقع يسعى للتعبير عن هذه الاختلافات ضمن المجال الخاص والتقليل من فرص التعبير عنها في المجال الحكومي (فوزي،2019،ص216).

أما شكل الدولة فيما لو كانت فيدرالية او مركزية وأيهما سيشكل ألية لبناء السلام، لم يكن هناك اتفاق موحد بشأن شكل الدولة في بداية التحول الديمقراطي فالرئيس (ديكليرك) حرص على عدم تفكيك الدولة او تقسيمها الى ولايات وهناك من دعا للأخذ بالصورة الموحدة المركزية والتي تبنتها جماعة الأفارقة في حين كان الحزب الوطني وقطاع كبير من الهنود وبعض الافارقة دعوا الى الأخذ بأحد اشكال الفيدرالية واللامركزية، وكان هناك دعوات للعودة الى ما كان عليه الحال قبل الإتحاد لدولة جنوب افريقيا والاعتراف بالجماعات المختلفة بكيانات سياسية مستقلة والتي كانت الجماعات البيض الداعمة لهذه الدعوة الى جانب دعم حزب الحرية (انكاثا)، الا ان حزب المؤتمر الافريقي اكد على ضرورة الحفاظ على وحدة الدولة كأساس لبناء المجتمع وتحقيق السلام، فالحل الضامن لحماية الحقوق وبناء السلام هو التركيز على عناصر الوحدة إذ وجد من مفهوم الفيدرالية تكريس للنظام العنصري وعودة الانقسامات الأثنية وعودة الصراعات وعدم القدرة على تجاوزها لضعف الدولة الوطنية ومن ثم تهديد السلم المجتمعي(فوزي، 2019،ص275).

ونجحت معارضة حزب المؤتمر الوطني الافريقي لأي محاولات لإقامة دولة فدرالية أو استقلال بعض أجزاء جنوب أفريقيا، وتم التوصل إلى اتفاق لإعتماد أنموذج لا مركزي متكامل و لكنه غير فدرالي، وهذا ما تبين في الدستور الافريقي لعام 1996 اذ لم ينص على أن جنوب أفريقيا دولة فدرالية ولكن من حيث الشكل والخصائص فهي دولة فدرالية، وذلك لوجود ثلاثة مستويات للحكم وطني، اقليمي، محلي كلاً منها لها سمتها الخاصة ومستقلة ومتصلة ببعضها ويقع على عاتقها حفظ السلام والوحدة الوطنية والعمل على عدم تقسيم الجمهورية وتأمين رفاهية الشعب، والتعاون وزرع بذور الثقة المتبادلة فيما بينها من خلال تعزيز العلاقات الودية وتقديم المساعدة والدعم لبعضها(دستور،1996). من اجل تحقيق السلام بين المستويات الثلاثة، ولكن في الواقع نجد زيادة النزعة المركزية إذ تكشف لنا ممارسات الحكومة الوطنية بعد عام 1994 بأنها جاءت ترجمة لصيغة التوازن التي قامت عليها مرحلة التحول الديمقراطي والتي مثلت تعبيراً عن موازين القوى بين الاحزاب السياسية والقوى المعبرة عنها والتي يمكن إيجازها في هيمنة الأفارقة السود على المجال السياسي مقابل هيمنة الجماعة البيضاء على الجانب الاقتصادي، وفي ظل هذه المعادلة يمكن فهم نزوع النظام السياسي نحو المركزية في الجانب السياسي، إذ يتضح من الاختصاصات الدستورية للحكومة الوطنية والحكومات على مستوى المقاطعات والمحليات ومحاولات الحكومة المركزية توسيع اختصاصاتها على حساب الحكومات الاقليمية والمحلية مستغلة في ذلك المساحة الكبيره من الاختصاصات المشتركة وهو الامر الذي زادت مساحته في حكم (ثابو امبيكي)(فوزي،2019، ص217). كما تظهر المركزية في مكان آخر من الدستور فلم يشر الى تقاسم السلطة التنفيذية وتوزيع الحقائب الوزارية على الاحزاب الفائزة في الانتخابات خلافاً لدستور 1993.

واوجد الدستور مؤسسات دولة تدعم الديمقراطية الدستورية في البلاد منها المدافع العام، مفوضية حقوق الانسان في جنوب افريقيا، مفوضية تعزيزوحماية حقوق الجماعات الثقافية والدينية واللغوية، مفوضية المساواة بين الجنسين المراجع العام، المفوضية الانتخابية والتي بمجملها مستقلة ولا تخضع الا لسلطة الدستور والقانون(دستور،1996). والتي كان لها دور مؤثر في بناء السلام داخل مجتمع دولة جنوب افريقيا.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأنه على الرغم من التحديات السياسية والدستورية التي واجهتها دولة جنوب افريقيا في مرحلة التمييز العنصري والتي ساهمت بشكل كبير في بروز الصراعات والنزاعات على المستوى الداخلي للبلاد تمكن النظام السياسي الجديد بقيادة (مانديلا) وبنسبة كبيرة من إيجاد اصلاحات دستورية وسياسية تنتقل بالمجتمع من حالة الصراع الى حالة السلام من خلال آليات الديمقراطية، الثقة بين الاطراف السياسية، المصالحة، العدالة الانتقالية، التعددية، المشاركة السياسية، المزج بين المركزية والفيدرالية، تأسيس العديد من المؤسسات التي تدعم عمليات بناء السلام كمفوضية حقوق الانسان وغيرها، الى جانب تظافر جهود المواطنين من مختلف الأعراق والديانات والاتجاهات السياسية على المضي لمعالجة مشكلات المجتمع على أساس وطني، فمن غير الممكن الحديث عن قدرة اي نظام سياسي من بناء السلام على المستوى الداخلي من دون ان تكون هناك رغبة حقيقية وتعاون كبير من جانب افراد المجتمع للتحول من حالة الصراع الى حالة السلام والوئام.

2. الآليات الاقتصادية والاجتماعية.

اذا كان بناء السلام أمر ضروري للخروج من حالة العنف في دولة جنوب افريقيا، فأن للوضع الاقتصادي والاجتماعي دور كبير في تحقيق ذلك كونهما من أهم المستويات التي ادى تدهورهما نتيجة سياسة التمييز العنصري في المراحل السابقة الى بروز حالة الصراعات والنزاعات على المستوى الداخلي، ومن ثم لابد من التوجه نحو إيجاد آليات اقتصادية واجتماعية تعالج ما وصلت اليه هذه المستويات من تدهور لضمان تحقيق السلام والوئام في المجتمع الافريقي.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، تمتلك دولة جنوب أفريقيا ثروة ضخمة من المعادن الإستراتيجية المهمة والنادرة ولذلك أُطلق عليها اسم خزانة العالم، كما عُرفت تاريخياً بأرض الذهب والماس، وتكاد ثروتها تعادل في أهميتها(فوزي،2019،ص139). ومع ذلك شهد سكانها من السود وهنود وملونين حالة مستمرة من سوء توزيع الثروة وحرمان الملايين من ابناءها، وهذا ما أوجد بيئة ملائمة لبروز الصراعات والعنف نتيجة تزايد معدلات الفقر والبطالة، وفي ظل الواقع الاقتصادي المعقد بين الجماعات المختلفة في دولة جنوب أفريقيا، سعى النظام السياسي الجديد إلى التوفيق بين احتواء مخاوف البيض فيما يتصل بممتلكاتها وأوضاعها الاقتصادية المتميزة في المجتمع من خلال تأكيد الالتزام بالضمانات الدستورية الواردة في هذا الشأن والتجاوب مع آمال وتطلعات الجماعات المستضعفة خلال الحقبة العنصرية وفي مقدمتها الجماعة السود، من خلال زيادة تمثيل هذه الجماعة في المؤسسات والإدارات العامة في البلاد والتعهد بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية لهم من خلال التأكيد على الالتزام بما ورد في الدستور من حقوق اقتصادية ومدنية وسياسية(الديب،2019). إذ ادرك النظام السياسي الجديد بقيادة (مانديلا) بأن النمو الاقتصادي يعد الضمانة الحقيقية لبناء السلام المجتمعي وهذا ما اكده بخطابه في 1994/5/2 في فندق كارلتون من خلال السعي نحو ايجاد حلاً لمسألة الفقر والبطالة والعمل على ايجاد وظائف للعاطلين عن العمل فضلاً عن السعي نحو تحديث القدرات والمهارات الادارية للسود لتعويض نقص مشاركتهم في الاقتصاد وإزالة أي معاملات تمييزية ضدهم وهو الأمر الذي يتطلب اما إعادة هيكلة نظام الملكية والسيطرة على الاقتصاد أو إجراء ذلك من خلال مبادرات تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص بما يحقق الانسجام مع الكفاءة والانتاجية لدى هذا القطاع(عبد الناصر،1996،ص155).

أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عام 1994 للتخلص من الميراث الطويل من عدم المساواة والتمييز العنصري عن تبنيها برنامج التعمير والتنمية، الذي سعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها إشباع الحاجات الأساسية، بناء الاقتصاد، إقامة دولة ومجتمع ديمقراطيين، تطوير الموارد البشرية، بناء الدولة، وتخفيف حدة الفقر والبطالة، ودفع عجل الاقتصاد بأتجاه احتواء الإنفاق المالي وتخفيض الضرائب وتقليص الديون الحكومية وتحرير التجارة، وبهذا اصبح برنامج التعمير والتنمية أول خطوة للإتجاهات الإصلاحية التي دعت إلى هيكلة اقتصادات البلد لصالح الفئات التي عانت الحرمان خلال الحقبة العنصرية، وتدخل الدولة بجميع أجهزتها المختلفة وبما لها من سلطات اقتصادية وغير اقتصادية لإعادة توزيع الثروة على فئات المجتمع المختلفة وبالتساوي وتوفير الفرص الوظيفية بأجور متساوية بين الأفراد من مختلف الجماعات الإثنية والعاملين في وظائف متماثلة(محمود،2005،ص366). وعلى اساس ذلك برزت طبقة رأسمالية سوداء الى جانب تحول بعض النقابات العمالية الى مؤسسات رأس مالية لها ممتلكاتها واستثماراتها الامر الذي قد يؤدي الى امكانية التقاء

مصالح السود والبيض في الجانب الاقتصادي، وهذا ما شكل عاملاً مساعداً في إتمام بناء السلام، فالاصلاح الاقتصادي الذي حققه أدى إلى وجود درجة عالية من الرضا بين المواطنين انعدمت معها أي رغبة في التمرد والتصرف بعنف، ومنح هذا النظام الجديد درجة عالية من الشرعية والقبول مكنته من دعم عملية النمو الاقتصادي والتنمية(فوزي،2019،ص144). ومع ذلك نجد ان هذا البرنامج امتاز بالبطئ ومحدودية نطاقه، مما زاد من مطالب السكان السود بتحسين أوضاعهم الاقتصادية فيظل حكومة الأغلبية السوداء(عبد اللطيف،2006،ص79).

ومن بين التحديات الاقتصادية التي كان على النظام الجديد مواجهتها هي مشكلة إعادة توزيع الاراضي والتي تشكل واحدة من أخطر محاور الصراع في جنوب أفريقيا التي تلقيب ظلالها على مستقبل عملية بناء السلام، إذ طالب السود بأستعادة أراضيهم التي انتزعت منهم في الحقبة العنصرية وإعادة توزيعها دون تعويض أو مقابل على اساس أن البيض حينما حصلوا عليها لم يدفعوا مقابلاً(الديب،2019). وهذا ما دفع الحكومة الجديدة الى اقرار قانون إعادة حقوق ملكية الاراضي لاصحابها بهدف اصلاح الوضع للمواطنين السود الذين جردوا من اراضيهم نتيجة سياسة التمييز العنصري(عبد الناصر، 1996،ص180).والوصول الى اتفاق المصالحة الذي يعد انجازاً مهما في هذا الجانب، إذ اكد على ضرورة إعادة الاراضي لاصحابهاومنح أي أسود اقام على ارض لأكثر من جيل حق شراء جزء منها، وان تقام الدعوى من جانب السود ضد الحكومة وليس ضد الأفراد ليشكل ذلك حلاً لمشكلة الاراضي، الأمر الذي أدى الى تعويض الحكومة للشخص الاسود أما بإعادة شراء أرضه أو بشراء ارض بديلة، الى جانب طمأنة البيض بأن هذا الإجراء قد لا يقود الى مصادرة اراضيهم(مسلم،2015،ص122). والى جانب ذلك أكد دستور جمهورية افريقيا لعام 1996 بأنه لايجوز حرمان أحد من ممتلكاته إلا بقانون يطبق على الناس كافة، ولايجوز أن يسمح أي قانون بالحرمان التعسفي من الممتلكات، ولايجوز نزع الملكية إلا بقانون يطبق على الناس كافة، وفقاً لما يلي:

أن يكون لغرض عام أو من أجل المصلحة العامة والتعويض رضاءً أو قضاءً مع تحديد وقت وطريقة دفعه (دستور،1996). كما تعهدت الدولة بموجب الدستور التزامها بإصلاح الأراضي وبالإصلاحات التي تستهدف إتاحة الحصول على الموارد الطبيعية لجنوب أفريقيا بشكل منصف، وتتخذ الدولة تدابير تشريعية معقولة وغيرها من التدابير في نطاق مواردها المتاحة، لتعزيز الاوضاع التي تتيح للمواطنين الحصول على الأراضي بشكل منصف(دستور،1996). الى جانب حق كل شخص أو جماعة في التمتع بحيازة آمنة قانوناً، أو الحصول على تعويض منصف بقدر ماينص عليه قانون برلماني، ولكل شخص أو جماعة تم تجريده من ممتلكاته بعد19حزيران1913نتيجة قوانين وممارسات في الماضي تقوم على التمييز العنصري الحق بقدر ما ينص عليه قانون برلماني في استرداد تلك الممتلكات أو الحصول على تعويض منصف عنها(دستور،1996).

فضلاً عن ذلك لا يمكن تجاهل مشكلة زيادة معدلات البطالة التي اثرت على عملية بناء السلام في جنوب افريقيا، إذ بلغت نسبتها قرابة 40% من المجتمع وهذا ينذر بارتفاع معدلات الفقر وما سيأول اليه من ارتفاع اعمال الجريمة والعنف مهددتاً السلام المجتمعي، وهذا ما دفع (مانديلا) للتعهد بخلق فرص عمل كافية تصل الى مليون فرصة عمل سنوياً، الا إنها لم تتمكن من توفير اكثر من 150 فرصة عمل فقط وهذا لا يتناسب مع معدلات البطالة وحاجة المجتمع،

الى جانب التأكيد على برامج التدريب والتطوير لتنمية قدرات السود وتوفير بعض الاعمال والوظائف على مستوى القطاع الحكومي وزيادة الانفاق على البنى التحتية، كما تعهد (جاكوب زوما) ببرنامجه الانتخابي لعام 2009 بخلق نصف مليون وظيفة للعاطلين عن العمل و3,5 وظيفة اخرى بحلول عام 2014، الا ان ذلك لم يكن له دور قوى فى الحد من مشكلة الفقر فى المجتمع لاسيما بين فئة الاغلبية السوداء (بروليا،2009). فلم تتوقف هيمنة الجماعة البيضاء على الاقتصاد نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة البيضاء وحكومة الوحدة الوطنية، وظهر ذلك واضحاً في سياسة النظام على الصعيد الاقتصادي، والتي جاءت متجاوبة في خطها العام مع تصورات الجماعة البيضاء للإصلاح الاقتصادي، والتي بلورها رجال الأعمال في تقرير تقدموا به إلى حكومة الوحدة الوطنية في شباط1996 وقد عكس البرنامج الانتقالي الذي تبنته الحكومة الانتقالية بأسم استراتيجية النمو والتوظيف استجابة كبيرة لمطالب رجال الأعمال من خلال تأكيد استكم العملية (GEAR) وإعادة التوزيع الخصخصة وخفض قيمة الرسوم الجمركية وعدم زيادة الأعباء الضريبية وترشيد القطاع العام والتعهد برفع معدلات التوظيف وتوفير فرص العمل ورفع الأجور بمقدار معلوم(فوزي،2019،ص143).

على الرغم مما حققته الحكومة الجديدة من تقدم في الجانب الاقتصادي وإستعادة الاراضي ومحاولة التخفيف من معدلات البطالة والفقر من خلال منح الافارقة التعيين في بعض الوظائف الشاغرة وفي برامج التدريب وصقل المهارات وتأكيد الدستورعلى ذلك بعتباره الضمانة الحقيقية للحقوق، في الوقت الذي اكد فيه على أن الإجراءات المتخذة لصالح الفئات التي عانت التمييز من أجل دفع الأذى الذي أصابها لا يُعتبر تفرقة، الا انه هناك العديد من المشاكل الاقتصادية لازالت موجودة والتي قد تؤدي الى إعاقة عملية بناء السلام ولعل ابرزها التفاوت في توزيع الدخل ففي الوقت الذي يؤشر فيه معدل التنمية البشرية لدى المواطنين السود أفقر فئات المجتمع تقابلهم البيض بمؤشر التنمية البشرية بنسبة عالية من الغنى واقتصر تأثير التحولات السياسية في جنوب أفريقياعلى خلق نخبة سوداء انضمت إلى الجماعة البيضاء في احتلالها قمة الهيكل الطبقي في البلاد وظلت الجموع السوداء في معاناتها، إذ بلغت نسبة الأفارقة الذين يحصلون على دخل شهري للفرد مقدار 500 راندف ما دون25.8% في مقابل3.9%من البيض عام1996(خيري،2002،ص80). وهذا دليل على عدم وجود عدالة في التوزيع بين الجماعات الاثنية، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وهذا ينذر بالخطورة كون أن هؤلاء الشباب قد ينخرط في أعمال إجرامية تهدد عمليات بناء السلام.

أما على الصعيد الاجتماعي تختزن دولة جنوب أفريقيا ضمن المكونات الاجتماعية أقليات عرقية وأثنية ودينية متعددة وهي بحاجة الى استثمار هذا التعدد لتقوية كيان المجتمع والدولة عبر بناء السلام، إذ ان درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الاجناس داخل اطار الدولة الواحدة تتوقفعلى طبيعة التعامل مع هذه المكونات من جانب السلطات السياسية والاجتماعية المهمة في الدولة، فالتشبث بمبادئ وقيم الوحدة الوطنية يفضي الى التعايش وتحقيق السلام بين هذه المكونات والنأي عن العدالة والديمقراطية من شأنه ان يؤدي الى انغلاق هذه المكونات ومن ثم بروز الصراعات والخلافات بينها(سالمي، 2018ص110). ومع قدوم أول حكومة ديمقراطية عام 1994 توافرت الرغبة لديها بالتغلب على آثار الماضي وتجاوز التشرذم الوطني المستند إلى التمييز العنصري وحرصت على إعلاء مفهوم التكامل والوحدة الوطنيين بين مختلف الطوائف المجتمعية، واعلاء قيمة المواطنة(فوزي،2019،ص159). وهذا ما اكدته وثيقة الحقوق التي تضمنها

دستور جنوب افريقيا لعام 1996 في فصله الثاني بأن لا يجوز حرمان اي شخص من المواطنة، الى جانب المساواة بين مختلف مكونات الشعب وحرية الدين والمعتقد والرأي وغيرها من الحقوق الاجتماعية التي ستساهم في بناء السلام المجتمعي(دستور،1996). إذ لا يمكن بناء سلام مجتمعي ما لم تتوافر مجموعة من المستلزمات وهي كالآتي(السلام الاجتماعي،2010):-

أ. الاحتكام الى القانون:- يعد احد العوامل المهمة في تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الافراد والجماعات إذ يؤكد على مساواة الافراد امام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو العرق أو الدين فوجود نظام قانوني قائم على الوضوح والشفافية والحزم في المجتمع يحكم العلاقات، من شأنه ان يبني سلام اجتماعي.

ب. الحكم الرشيد:- وهو احد اساسيات بناء السلام المجتمعي، إذ ينطلق من مفهوم الديمقراطية بكل مستلزماتها، الى جانب الشفافية والمساءلة والتمكين والمشاركة ومحاربة الفساد.

ج.حرية التعبير:- وهي من مستلزمات عملية بناء السلام المجتمعي، إذ لايمكن ان تتمتع مكونات المجتمع بالسلام ما لم تكن هناك مساحات متساوية في التعبير عن ارائها وهمومها وطموحاتها، في مناخ عقلاني يمكن الاستماع الى كل الاطراف دون استبعاد احد بهدف الوصول الى الارضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع.

د. العدالة الاجتماعية:- وهي احد اركان بناء السلام المجتمعي، فلا يمكن ان يتحقق السلام في مجتمع تحتكر أقليته كل شيء على حساب الأغلبية، ولا تقتصر العدالة الاجتماعية على التوزيع العادل للثروات وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات واسعة من المجتمع والحصول على الخدمات العامة، ولكن تمتد لتشمل ما نطلق عليه المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال التعليم، وأن يحصل كل شخص على فرصته في العمل بجهده وهو ما ينفي اشكال المحسوبية والوساطة وغلق باب الفساد الذي يمثل احد نوافذ النزاعات والصراعات.

ه. اعلام المواطنة:- كل مجتمع تعددي بحاجة الى اعلام تعددي يساعده على كشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية ومعالجتها والنهوض بالمجتمع، من خلال التعبير عن هموم المواطنين واحتياجاتهم ولمختلف المكونات دون تمييز.

و. ذاكرة العمل المشترك:- فالمطلوب هو تجاوز لحظات المأسي والنزاع بما يسمح ببنيان المجتمع على اسس سليمة من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل، وذلك من خلال التأكيد على ذاكرة العمل المشترك والتذكير بأوقات الوحدة دون ان يكون هناك حاجة للحديث عما يفرق الجماعة وتعثرها.

أن بناء السلام ينطلق من العقل البشري ليمتد الى الجسد ثم الى المجتمع اي يكون هناك توازن بين العقل والجسد والمجتمع وأي انعدام في هذا التوزان سيؤدي حتماً الى مرض عقلي وبدني يفضي الى النزاع الداخلي ويمتد الى المجتمع(ديتريخ،2020،ص60). من هذا المنطلق ركز النظام السياسي على الجانب التعليمي لتغذية العقل والجانب الصحي لتغذية الجسد لضمان بروز علاقات اجتماعية صحيحة وسليمة من آفات النزاعات والحروب، فعلى المستوى التعليمي أكد الدستور على ان لكل شخص الحق في الحصول على التعليم الأساسي، بما في ذلك التعليم الأساسي للبالغين، ولكل شخص الحق في أن يتلقى تعليمه في المؤسسات التعليمية الحكومية باللغة أو اللغات الرسمية التي يختارها إذا كان

ذلك التعليم ممكناً ومعقولاً ولضمان الحصول بشكل فعال على هذا الحق وتنفيذه، تنظر الدولة في كل البدائل التعليمية المعقولة بما في ذلك مؤسسات التعليم الخاص مع مراعاة الانصاف والجدوى العلمية وضرورة معالجة الآثار المترتبة على القوانين والممارسات التي كانت سائدة في الماضي والقائمة على التمييز العنصري(دستور،1996). وعمل النظام على تشريع مجموعة من القوانين التي ساهمت في محو التمييز العنصري بين الاعراق في المدارس الى جانب جعل التعليم مجاني واجباري، إذ وضع حكماً جزائياً على الاهالي لضمان إرسال ابنائهم الى المدارس ورفع ميزانية التعليم، والعمل على توعية الطلاب والمدرسين والأهالي على المواضيع المتعلقة ببناء السلام وتحويل النزاع والوقاية في مجالات مثل التنميط والتصنيف والتعميم والتمييز وادراك الآخر(الامم المتحده،2015،ص6). والسعى نحو تحسين البنى التحتية للمدارس من خلال توفير المياه والصرف الصحي والكهرباء وتعزيز المناهج الدراسية بأدخال مواضيع تؤكد على التسامح والحوار ونبذ العنصرية والتمييز، الى جانب العمل على تطوير التعليم والتدريب المهني لتلبية حاجات السوق(الموقع الرسمي جمهورية جنوب افريقيا). ولكن مع ذلك نجد انها لم تتمكن من الايفاء بالمسلزمات الضرورية للمدارس الى جانب استمرار عدم المساواة، فمن كل اربع مدارس للسود هناك ثلاث مدارس ليس لديها معدات الدراسة وضعف الكوادر وعدم كفائتها وانخفاض المستوى المعاشي لهم(حميد،2002،ص224–225).

اما في المجال الصحي فقد اكد الدستور على ان لكل شخص الحق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية، وتأمين اجتماعي إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وإعالة أسرته، والحصول على مساعدة اجتماعية مناسبة، ولا يجوز حرمان أي شخص من العلاج الطبي في حالات الطوارئ(دستور،1996). وسعى النظام الى توفير اطار صحي منظم وموحد لجنوب افريقيا وفقاً لقانون الصحة الوطنية لعام 2003، إذ ساهمت وزارة الصحة من الحد من الأمراض المعدية وتعزيز وتوفير الرعاية الصحية لتحسين حياة المواطنين واعمارهم، والتوجه نحو التأميين الصحي الوطني الذي يهدف للتأكد من ان جميع المواطنين والمقيمين في جنوب افريقيا بغض النظر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي من الحصول على خدمات صحية ذات نوعية جيدة التي يقدمها كل من القطاعين العام والخاص الى جانب الاهتمام بصحة الام من خلال المبادرة الوطنية (مومكومنكت) ورعاية الاطفال من خلال مبادرة (جنبا الى جنب)(الموقع الرسمي جمهورية جنوب افريقيا). فضلاً عن بناء 330 عيادة طبية في المناطق النائية من البلاد وتشريع قانون يقدم خدمة اجتماعية صحية لمدة عام اجبارية لكل الاطباء المقيمين في المستشفيات واقرار قانون لتوفير الادوية بخصوص مرض الايدزعام 2003 (مسلم،2015،ص127).

كما ركز النظام على الجانب السكني بعده احد الحقوق الاجتماعية الاساسية التي كفلها الدستور لضمان حياة كريمة للانسان، وكان ذلك رداً على سياسات التمييز العنصري التي حرمت السكان السود من العيش في اماكن حضرية وتركزهم في الريف، الى جانب عدم امتلاك الكثير منهم الى مساكن وسوء حالة المنازل، ولهذا توجه النظام الى تضمين الدستور هذا الحق من خلال تأكيده على ان لكل شخص الحق في الحصول على سكن ملائم، وتتخذ الدولة تدابير تشريعية معقولة وغيرها من التدابير في حدود مواردها المتاحة لتحقيق هذا الحق بشكل تدريجي، ولا يجوز أن يُطرد أي شخص من منزله أو أن يُهدم منزله، دون حكم صادر من محكمة بعد مراعاة كل الظروف ذات الصلة، ولا يجوز أن

يسمح أي تشريع بالطرد التعسفي(دستور،1996). واتجه النظام الى تأمين القروض المصرفية للسكان لتمكينهم من تملك مساكنهم واكد على تحقيق الجوار بين اماكن العمل والسكن وضمان المواصلات والأماكن الترفيهية والخدمات الاساسية كافة بالقرب من المساكن وإعادة توطين النازحين في مناطقهم، وزيادة ايرادات الموازنة في الجانب السكني، كما وعد بتوفير مليون وحدة سكنية الا انه لم يتمكن من الايفاء بوعوده لعدم تناسب ايرادات الموازنة مع الاحتياجات السكنية،فبموجب احصاءات عام 2019 بلغ عدد السكان حوالي 58،78 مليون نسمة ولهذا لازالت تشهد عجزاً في الاسكان المدني ولازال امام النظام الكثير ليحققة(حميد،2002،ص229).

الخاتمة

لاقى مفهوم بناء السلام إهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والمختصين لما شهده العالم من نزاعات وصراعات لاسيما داخل المجتمعات المتعددة والتي شهد الكثير منها معوقات حالت دون بناء السلام فيها، وباتت بحاجة الى سياسات وآليات ضرورية لبناء السلام، ولايمكن ايجادها الا من خلال نظام سياسي قائم على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية فللنظام السياسي في مرحلة ما بعد الصراع دور جوهري في تحديد الاطر المؤسساتية لتطبيق الاصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية بناء السلام الشاملة، اذ تتمحور مهامه حول بناء السلام وسن القوانين والتشريعات ووضع الاجراءات والترتبات اللازمة ودعم المؤسسات الاقتصادية والخدمية، وهذا ما ادركه النظام السياسي في دولة جنوب افريقيا، فأتجه نحو ايجاد مجموعة من الآليات التي تساهم في بناء السلام بدأت بأجراء انتخابات ديمقراطية بمشاركة السود الواسعة وألغاء قوانين الفصل العنصري وتشكيل هيئة الحقيقة والمصالحة، الى جانب تبنيهبرنامجالتعميروالتنمية،الذيسعى الى إشباعالحاجاتالأساسية وبناءالاقتصاد وتطويرالمواردالبشرية، والسعي نحو اعلاء مفهوم الوحدة الوطنية لكل مكونات المجتمع، والعمل على تطوير الجانب الصحي والتعليمي بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية لكل الافراد دون تمييز، ولكن على الرغم من الآليات المتبعة لبناء السلام في دولة جنوب افريقيا الا ان هناك العديد من العقبات والمشاكل لا تزال عالقة داخل المجتمع الافريقي والتي من شأنها أن تعيق حركة النظام السياسي في عمليات بناء السلام، فليس من السهولة تحويل العلاقة بين البيض والسود التي اتسمت بالصراع والتميز العنصري لاعوام طويلة الى علاقة سلام خلال مدة قصيرة لاسيما اذا ما ادركنا بأن الديمقراطية طالت الجانب السياسي على حساب الجانب الاجتماعي فلا يزال مجتمع السود قائم على أسس قبلية وطائفية الى جانب مخاوف البيض من التذويب العرقي، وهذا ما يؤدي الى انعدام الثقة بين الطرفين ومن ثم امكانية بروز الصراعات والنزاعات داخل مجمع دولة جنوب افريقيا.

الاستنتاجات:-

(1) ان بناء السلام عملية صعبة وطويلة ولابد ان تكون على مستويات عدة داخل المجتمع بدأ من القاعدة المتمثلة بالأفراد، وصولاً الى قمة القاعدة المتمثلة بالنظام السياسي، فالسلام يبدأ دائماً من الفرد وقدراته على الادراك وتحويل عاطفته، في حين ينبع العنف من الانقسام النفسي للانسان ومجموعته الاجتماعية.

(2) ادرك النظام السياسي الجديد في دولة جنوب افريقيا أهمية بناء السلام من خلال الاخذ بالديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين افراد المجتمع من دون تمييز وعلى المستويات كافة، الا انه اتجه نحو التركيز على

الديمقراطية السياسية اكثر من الديمقراطية الاجتماعية وهذا ما قد يؤدي الى عرقة عمل النظام السياسي في استكمال مسيرته نحو بناء السلام، فالاقلية البيضاء لاتزال تتمتع بالتفوق الاقتصادي واحتكار موارد البلاد على حساب بقاء السود في عالم متخلف.

(3) لايمكن بناء السلام الا من خلال مجموعة من الآليات الدستورية المتمثلة بألغاء قوانين التمييز العنصري وتشريع قوانين التعايش السلمي والمساواة والمواطنة بين مختلف مكونات المجتمع، وهذا ما اكد عليه دستور جنوب إفريقيا الذي صدر سنة 1996فقد كان هدفه وطني كبير يتعلق بإحداث التغيير في المجتمع الجنوب إفريقي نحو العدالة والمساواة بين الأقلية من البيض الأوروبيين والأغلبية من السود، وإنهاء النزاعات العرقية بين الإثنيات العديدة التي يتكون منها مجتمع الأفارقة السود، وطي صفحة الماضي.

(4) ان نجاح عملية بناء السلام مرهون بمدى توافرالشروط الضرورية لذلك من تنوع في مستوى الآليات المتبعة والجهات الفاعلة فيها ومعالجة المواقف والقضايا واحداث التغيرات في ذهنية قادة النظام السياسي وصولاً الى ابناء المجتمع.

<u>التوصيات:-</u>

(1) السعي نحو بناء السلام من طريق تحويل طريقة فهم الهوية، فأضفاء الطابع الانساني للذات وللعدو يتطلب تحويلاً في الطريقة التي يعرف فيها الافراد انفسهم والآخرين وعندها يصبح الناس على معرفة ووعي بالهويات المشتركة التي يشتركون بها مع اعدائهم ليتحقق السلام بينهم.

(2) ضرورة نشر ثقافة بناء السلام في المجتمع الافريقي سواء أكان من قبل مؤسسات النظام السياسي أو مؤسسات المجتمع المدني.

(3) ضرورة تفعيل الديمقراطية الاجتماعية في المجتمع الافريقي من خلال اشراك الفئات التي عانت من التمييز العنصري في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقعياً وعدم اقتصار الامر على القوانين والتشريعات.

Abstract

Peace building in Multiple Communities: South Africa is a case study

By Abeer Muhammad Abd Jabr Al-Zubaidi

Peace-building is a science that has its foundations and needs mechanisms, components, studies and plans based on the needs of the parties responsible for achieving peace and meeting the necessary needs of conflict societies, as it has become a goal sought by many local and regional actors and parties. The State of South Africa has realized this fact and has devoted space in its conception and planning to addressing the issues of conflict and war within the framework of its unitary work.Since security and stability in general seek to create peaceful and legal means through which existing problems can be expressed and addressed. The differences have varied to build peace and create cooperation between groups and then cooperation between peoples in order to control the process of rapprochement at the grass-roots level, reduce the clash and achieve peace. If there is a multiplicity of peace-building in South Africa, it will be important for societal, political, economic and cultural stability. During the democratic transition, we can prepare the political system as one of the most important factors in peace-building processes that have played an influential role in peace-building processes at that stage through the mechanisms it has followed to get society out of internal conflicts and move towards a lasting peace.

Keywords:

(Peacebuilding, Multiple communities, Transitional Justice, Democratic transformation)

المراجع العربية

ايجاناتيف،ميشيل (2010).موجز تجربة جنوب افريقيا في المصالحة: هيئة الحقيقة والمصالحة احقاق العدالة واعادة الكرامة والمصالحة الوطنية. ترجمة عبد النبي العكري.(ط2). دمشق: الاهالي للنشر والتوزيع.

باريل،أماندا كاتس(2021).تخطي عملية الانتقال نحو التحول. التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور. ورقة السياسات الرقم 22.السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

برنامج الامم المتحدة الانمائي (2011).تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي. 5–6 حزيران.

بروليا،كارون (2009).البطالة في جنوب افريقيا.. اسباب تاريخية. صحيفة الاتحاد الاماراتية https://www.alittihad.ae/article/23750/2009/%D8%A7% تاريخ الزيارة 2021/10/19.

بن يحيى، سامية (2018).المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة. جامعة باتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

جلبي،فهيل جبار (2017).بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى. مركز دراسات السلام وحل النزاعات. دهوك: مطبعة خاني.

حسون، خالد عكاب و احمد، سالم انور (2012).المفهوم المعاصر لبناء السلام في اطار القانون الدولي الانساني. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. العدد 15.جامعة تكريت.

حميد،خميس دهام (2002).النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب افريقيا. اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد كلية العلوم السياسية.

حميد،خميس دهام وخلف،همسة قحطان (2015).العدالة الانتقالية في دولة جنوب افريقيا.مجلة دراسات دولية، العدد61، بغداد.

خالد، حسن(2020).نحو ثقافة بناء السلام. الحوار المتمدن. العدد 6618، بتاريخ 2020/7/14.

خيري،حازم (2002). الدور الإقليميلجمهوريةجنوبأفريقياجنوبالصحراءمنذعام1994. اطروحة دكتوراه غير منشورة. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.

الدستور المؤقت لجمهورية جنوب افريقيا لعام 1993.

الديب،روضة (2019).العدالة الانتقالية والاصلاح السياسي بجنوب افريقيا. دراسات بحثية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.https://democraticac.de/?p=60026.

ديتريخ،وولفغانغ (2020).تحويل الصراع الاستنباطي والانتقال العابر للعقلانية في سياسات السلام.ترجمة سناء لازم ال غريب وآخرون. بغداد:جمعية الامل العراقية.

سالمي، عائشة (2018).الامن المجتمعي وادارة التنوع في دول ما بعد النزاعات: مقاربة العدالة الانتقالية: دراسة لبعض الدول الافريقية. في مجموعة مؤلفين.العدالة الانتقالية في أفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات.(ط1)، المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

سلمان،عصام (1991).الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان.(ط1). بيروت: دار العلم للملايين.

شعبان، عبد الحسين (2014).الصفح والمصالحة وسياسات الذاكرة في الصفح والمصالحة. مجلة يتفكرون. العدد 2 المغرب.

شيرك،ليسا (2019).تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام نحو نهج تشاركي للامن الانساني. ترجمة حسن ناظم واخرون. بغداد: جمعية الامل العراقية.

صالح،هاشم (2014).لا مصالحة قبل المصارحة في الصفح والمصالحة. مجلة يتفكرون. العدد 2. المغرب.

عبد اللطيف،مها (2006).المجتمع والتحول السياسي في جنوب افريقيا حتى عام 1999. مركز الدراسات الدولية. العدد 31-32.جامعة بغداد.

عبد الله،عمرو خيري وآخرون (2018).دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات.(ط1). بغداد: جمعية الامل العراقية.

عبد الله،عمرو خيري وآخرون (2021).المدخل لدراسات السلام وحل النزاعات. بغداد: جمعية الامل العراقية.

عبد الناصر،وليد محمود (1996).مانديلا وجنوب افريقيا بين الماضي والحاضر. بيروت: دار المستقبل العربي.

علي، امجد (2012).النظام الفيدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية. الاسكندرية: منشأة المعارف.

عياش،اسحق(2018).الهوية وادارة التعدد والتنوع المجتمعي. دراسات اجتماعية.القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

غالي، بطرس (1992).تقرير الامين العاملبرنامج للسلم.الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة السابعة والأربعون.الوثيقة A/47 /277، الفقرة 2.

فوزي،سهام (2019).التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية: دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا.(ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ليبهارت، ارنت(2006).الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد.(ط1). بيروت:معهد الدراسات الاستراتيجية.

محمد،محمود صافي محمود (2020).التجارب الدولية في ادارة الصراعات الداخلية دراسة حالة تجارب كل من (تركيا–جنوب افريقيا– تشيلي). المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.العدد 9.، جامعة الاسكندرية.

محمود،صدفة محمد (2005).جنوب أفريقيا فيما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري :الأبعاد الاجتماعية لعملية التحول. في نصر الدين، إبراهيم. أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي.القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

مسلم،آمنة داخل (2015).العدالة الانتقالية. دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد.كلية العلوم السياسية.

مشروع بناء السلام في لبنان(2015). النشرة الاخبارية الصادرة عن برنامج الام المتحدة الانمائي. رقم 8، بيروت.

مطلك رسول (2014).التنوع الاثني في العراق.سوسيولوجيا التعددي الوحدة. مجلة الاداب.العدد110.جامعة بغداد. كلية الاداب.

مفهوم السلام الاجتماعي.مقال منشور من مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان في 2010/4/4 http://tfpb.org/?p=81 تاريخ الزيارة 2021/10/28.

الموقع الرسمي لجمهورية جنوب افريقيا https://www.gov.za/about-sa/education تاريخ الزيارة 2021/10/28.

مولود، محمد عمر (2009).الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسيالعراق انموذجابيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
هويسة،لوك (2017).المقاربات القائمة على التقاليد في صنع السلام والعدالة الانتقالية وسياسات المصالحة. في مجموعة باحثين.العدالة المصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الافريقية. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

المراجع الاجنبية:

Abdalla،Amr (2006).The students of the course on Navigating Cultures for Peacbuilding.Eastern Mennonite University.